



ترسيخ مكانة الشركة كمزود رائد لخدمات الطيران «باس» تعزز حضورها الإقليمي بإطلاق «باس السعودية»



○ نبيل خالد كانو. استراتيجي (باس) الرامية إلى استكشاف فرص النمو عبر الأسواق الإقليمية، لا سيما

أعلنت شركة خدمات مطار البحرين (باس) توجهها لإطلاق ذراعها الإقليمي في المملكة العربية السعودية، في خطوة استراتيجية تعكس توجه الشركة للتوسع خارج مملكة البحرين، وتعزيز حضورها كمزود إقليمي رائد في خدمات الطيران. وتتخذ (باس السعودية) من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية نقطة انطلاق أعمالها التجارية، حيث ستقوم بتقديم خدمات المناولة الأرضية مستندة إلى خبرات تشغيلية تمتد عقوداً اكتسبتها (باس) في مطار البحرين الدولي، مع الالتزام بتقديم خدمات عالية الجودة والكفاءة تلبي احتياجات قطاع الطيران المتنامي في المملكة والمنطقة. ويأتي هذا التوسع ضمن إطار

في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. الأمر الذي من شأنه أن يُعزز من تنوع خدماتها ويرسخ مكانتها كمزود متكامل لخدمات الطيران على مستوى المنطقة. وبهذه المناسبة، صرح نبيل خالد كانو، رئيس مجلس إدارة شركة خدمات مطار البحرين (باس) قائلاً: «يمثل إطلاق شركة (باس السعودية) خطوة محورية في مسيرتنا نحو التوسع الإقليمي، حيث نسعى إلى نقل خبراتنا في خدمات المناولة الأرضية إلى أسواق استراتيجية واعدة، ونسعى في المملكة العربية السعودية والشقيقة، فرصاً كبيرة للنمو في ظل التطور المتسارع لسوق الطيران، كما نواصل استكشاف آفاق إضافية في أسواق أخرى مثل: سلطنة عُمان، خصوصاً في مجال

صيانة الطائرات والفحص الفني. ويعكس هذا التوجه التزامنا بتعزيز حضورنا كمزود إقليمي موثوق يقدم خدمات متكاملة بمعايير عالمية». وتعمل (باس) حالياً على تقييم فرص التوسع في المملكة العربية السعودية، والسعي إلى الحصول على حقوق مزاولة الأعمال في عدد من المطارات، بالتوازي مع بناء شراكات استراتيجية مع جهات رائدة في القطاع. وتؤكد الشركة في خلال هذه الخطوات التزامها بمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الطيران على مستوى المنطقة، وتوظيف الاستفادة من الفرص التي تتيحها الخطط التوسعية والبنية التحتية المتقدمة، بما يدعم تحقيق نمو مستدام ويعزز تنافسيتها إقليمياً.

بنك البحرين للتنمية يطلق برنامج التمويل الجديد «سند» تعزيز المرونة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على مواجهة التحديات



○ علي العرادي. تصل إلى 12 شهراً، ومعدلات ربح تنافسية، ومدة سداد تصل إلى 5 سنوات. وقد تم تصميم البرنامج

أعلن بنك البحرين للتنمية، إطلاق برنامج التمويل الجديد «سند»، المخصص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر توفير حلول تمويل رأس المال العامل بشروط ميسرة ومرنة. يأتي ذلك في إطار جهود المستمرة لتعزيز نمو هذا القطاع الحيوي ومساندته في مواجهة التحديات الاقتصادية. ومن المقرر أن تستمر فترة التقديم للبرنامج مدة شهر واحد فقط، وذلك اعتباراً من 10 مايو حتى 10 يونيو 2026. وسيقدم «سند» مجموعة من المزايا التنافسية، تشمل فترة سماح

ليجمع بين توفير الدعم المالي على نحو فوري، والمرونة على المدى البعيد، وذلك بما يلبي احتياجات المؤسسات في مختلف مراحل نموها. وبهذه المناسبة، صرح علي العرادي، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية في بنك البحرين للتنمية بقوله: «يعكس إطلاق برنامج «سند» مدى التزامنا الراسخ بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في مملكة البحرين. وفي ظل المتغيرات التي يشهدها السوق حالياً، تبرز أهمية توفير حلول

تمويلية مرنة وسهلة الوصول تمكّن هذه المؤسسات من الاستمرار والنمو بثقة. لذا، حرصنا من خلال هذا البرنامج على تقديم نموذج تمويلي يجمع بين الكفاءة والاستدامة، بما يواكب احتياجات رواد الأعمال، ويعزز قدرتهم على التكيف مع التحديات. وهو ما يتماشى مع التوجهات الوطنية والبيئة التنظيمية التي يدعمها مصرف البحرين المركزي نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً». ويهدف برنامج «سند» إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توفير سيولة

مالية بسهولة، بما يسهم في تخفيف الضغوط المالية، ودعم استمرارية الأعمال. وتحسين إدارة التدفقات النقدية، إلى جانب مساعدتها على اغتنام فرص النمو والتوسع بطرق مستدامة. يمكن الراغبين في الاستفادة من البرنامج، التواصل مع مديري العلاقات في بنك البحرين للتنمية لتقديم طلباتهم، أو زيارة أي من الفروع المنتشرة في المملكة. وللמיד من المعلومات، يمكن مراجعة مركز الاتصال أو التوجه إلى الموقع الإلكتروني الرسمي.

في السحب الكبير لشهر أغسطس «البحرين الوطني» يمنح عملاء «ثراء» فرصاً مضاعفة للفوز بفيلا فاخرة على البحر



أعلن بنك البحرين الوطني طرح عرض لفترة محدودة للإبداع المبكر لعملاء حساب «ثراء»، وذلك قبيل السحب الكبير لشهر أغسطس، بما يمنحهم فرصاً مضاعفة للفوز بفيلا فاخرة مطلة على البحر. وتمنح هذه المبادرة، فرصة للعملاء لتعزيز استفادتهم من رحلة الإصدار، حيث سيحصل العملاء الذين يقومون بالإيداع في حساب «ثراء» اعتباراً من 1 يونيو، مع الحفاظ على رصيدهم، على فرص مضاعفة لتفانياً في السحب للجائزة الكبرى في شهر أغسطس، من دون الحاجة إلى اتخاذ أي خطوات إضافية. ومن خلال تبسيط التجربة وجعلها أكثر سهولة، يواصل بنك البحرين الوطني تشجيع ثقافة الإصدار المنتظم عبر تجربة مجزية تجمع بين السلاسة والتشويق وفرص الفوز القيمة. كما يمكن للعملاء فتح حساب «ثراء» والإيداع فوراً عبر تطبيق بنك البحرين الوطني، بما يتيح لهم المشاركة بكل سهولة وأمان، ومن أي مكان.

سوليدرتي البحرين تنظم ورشة عمل بقيادة موظفيها حول المشروع الوطني «لامع»



○ حسن المحميد.



○ منى المرزوق.

لامع في عام 2021 تحت رعاية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، إذ يشكل مبادرة وطنية تركز على إعداد الجيل التالي من القادة البحرينيين من خلال برنامج منظم يجمع بين التدريب على تنمية المهارات القيادية وتحفيز الابتكار. ومنذ إنطلاقه، أسهم مشروع لامع في دعم مجموعة واسعة من الشباب ذوي الإمكانات العالية وتمكينهم من تولي مناصب قيادية في شتى القطاعات، مما يدعم أهداف مسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

يبدرون مشاركة خبراتهم ودعم زملائهم، مما يجسد قيم الثقافة التعاونية بعيدة المدى التي تحرص سوليدرتي البحرين على ترسيخها على مستوى جميع إداراتها. وتؤكد ورشة العمل التزام سوليدرتي البحرين بتنمية الكفاءات الوطنية من داخل الشركة نفسها، مع تشجيع الموظفين على تبادل المعرفة ودعم تطوير قدرات زملائهم. وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الشركة الأوسع لدعم تنمية الكوادر، مما يسهم بدوره في رفد قطاع التأمين البحري وتعزيز مكانته وتحتفي مسيرة نمو. وقد أطلق المشروع الوطني

نظمت سوليدرتي البحرين، والشركة التابعة لمجموعة سوليدرتي القابضة، ورشة عمل تعريفية لموظفيها حول المشروع الوطني لامع، المنصبة الوطنية الرائدة لاكتشاف وصقل وإبراز النخبة من الكفاءات الشبابية. أدار الورشة خريجا مشروع من موظفي سوليدرتي البحرين، هما منى المرزوق وحسن المحميد، حيث قدما نظرة شاملة عن البرنامج، بما في ذلك نظامه ومنهجيته وأهم مراحله ومعايير الاختيار والقبول التي يعتمدها، واستناداً إلى خبرتهما وتجربتهما العملية، أتاحت الورشة للموظفين رؤية متعمقة عن البرنامج وتأثيره الإيجابي المتوقع على مسار النمو المهني. وأكد موظفا سوليدرتي، أن الاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية يظل إحدى أهم أولويات سوليدرتي البحرين والمجتمع بأكمله، كما أوضح أن المبادرات النوعية، على غرار المشروع الوطني لامع، تتيح للمشاركين فرصاً قيمة للنمو والتقدم، وأشار إلى أن ما يجعل هذه المبادرة ذات تأثير استثنائي واسع هو أن موظفي الشركة أنفسهم

منتدى الشرق الأوسط للاستدامة ينظم جلسة افتراضية حول بناء أطر استدامة أكثر مرونة في ظل الاضطرابات الإقليمية



أصبحت أساسية وغير قابلة للتفاوض ضمن أطر المرونة المستقبلية. وتحظى نسخة عام 2026 من منتدى الشرق الأوسط للاستدامة بدعم الشركاء الرئيسيين: بنك البحرين ومجموعة صفاء وشركة تيريد -البحرين؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك ABC، وبنك ستاندر تشارترد، وبنك الخليج الدولي كشركاء استراتيجيين. كما تشمل قائمة شركاء المنتدى شركة المنيوم البحرين، وبنك البحرين الوطني، ومجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (ASRY)، وشركة البحرين لإصلاح السفن والهندسة (BASREC) وشركة الخليج لدرلة الألمنيوم (GARMCO) وغرفة التجارة الأمريكية في البحرين، وطيران كشركاء شركاء منتدى، ويشارك تمكين، وحسن رضي ومشاركو، بنك جي إف إنش، وشركة يونيتد إنتربرايزز كشركاء داعمين، فيما تضم قائمة شركاء التعلم جامعة سترن أكاديمي وإمباكت للتعلم والتطوير، إلى جانب عرب نيوز، والأبام، وOGN، وتريد أرابيا، وBFT مديا، كشركاء إعلاميين، وذا باترفلاي إنك كشرىك للتسويق.

للجموعة - الاستراتيجية والتحول، بنك البحرين والكويت. وسيناقش المشاركون عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها الاضطرابات التشغيلية ونقاط الضعف في الأنظمة، ومدى مرونة أطر الاستدامة والمناخ الحالية، وأمن الطاقة والاستدامة، بمشاركة كل من: - بدر الجهني، رئيس مجلس الإدارة، جمعية الاستدامة المؤسسية في المملكة العربية السعودية. - محمد العالي، الرئيس التنفيذي

أعلن منتدى الشرق الأوسط للاستدامة أسس تنظيم جلسة افتراضية بعنوان: «اختبار جاهزية استراتيجيات الاستدامة: بناء أطر أكثر مرونة»، وذلك بتاريخ 18 مايو 2026، بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين والتشغيلية كيفية إعادة تقييم المؤسسات لاستراتيجيات الاستدامة والمناخ في ضوء الاضطرابات الإقليمية الأخيرة، إلى جانب الالتزامات الحالية المتعلقة بالاستدامة والعمل المناخي. وتأتي الجلسة ضمن سلسلة الطاولات المستديرة لإزالة الكربون التابعة للمنتدى، في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تطورات جيوسياسية أثرت على البنية التحتية والعمليات وسلاسل الإمداد، ما كشف عن تحديات ونقاط ضعف في عدد من القطاعات، ودفع المؤسسات إلى إعادة النظر في استمرارية الأعمال، والمرونة الاقتصادية، واطر إدارة المخاطر بشكل فوري. وفي ظل هذه المتغيرات، ستناقش الجلسة كيفية تطوير استراتيجيات الاستدامة والعمل المناخي، لتتحوّل من مسارات طويلة الأمد تعمل بشكل موان، إلى أطر تشغيلية متكاملة قادرة على دعم المرونة في الظروف المستقرة وغير المستقرة على حد سواء. كما ستناول

المشاركة المتأخرة للنساء مصدر خطر حقيقي لكفاءة إدارة الثروات العائلية



○ بقلم: ناديج لوسيور بين

وإنما بسبب الظروف. لا تتعلق المسألة هنا بالمشاركة؛ فالنساء تشارك - وبصورة متزايدة - في مختلف مجالات الأعمال والحوكمة والاستثمار؛ وإنما تتمحور حول ترتيبات انتقال المسؤوليات؛ فعندما تبدأ النساء مشاركتهم فقط بعد الحصول على الثروة، فذلك يضعف قدرتهن على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتزداد كذلك التعقيدات، وتغدو الخيارات أكثر صعوبة، وبالتالي ينبغي عليهن معالجة الموضوعات تحت الضغط بدلاً من التعامل معها بصورة تدريجية.

توفر البحوث العالمية سياقاً مفيداً لتوضيح أهمية هذا الترتيب: إذ تؤكد الدراسات المعنية أن مشاركة النساء في التخطيط المالي طويل الأجل غالباً ما تبدأ عقب وقوع أحداث بارزة في حياتهن الشخصية بدلاً من استباقها. كما تشير التقارير المتعلقة بتوجهات الثروة العالمية إلى أن الكثير من النساء يطلبن المشورة المالية فقط بعد وقوع أحداث كهذه، مثل الطلاق أو الترم، بدلاً

تفيد 84% من النساء بإذن يشعرون بعدم الجاهزية لإدارة ثروتهن الموروثة، وتقرّ الكثير منهن بصعوبة حوض هذه التجربة. وبسبب ذلك الضوء على واقع أوسع، إذ نادراً ما يصعب الحفاظ على تلك الثروات بسبب تضائل القدرة على تحقيق العوائد منها. وغالباً ما تكون هذه الجاهزية موضع اختيار حقيقي في لحظات معينة؛ عند اتخاذ القرارات، وعند محاولة بناء فهم متكامل لواقع الحال، وكذلك في تشارك المسؤوليات. ولذلك، فإن إدارة الثروات بغاية تعتمد على مدى الجاهزية بقر ما تتوقف على الأداء. وفي منطقة الخليج، تتنامى أهمية تلك اللحظات مع اضطراب العائلات للتعامل مع مييزات عمومية معقدة - تشمل الشركات العاملة، والعقارات، والاستثمارات العالمية، والهياكل العائلية العابرة للحدود - في وقت يتسارع فيه تعاقب الإدارة بين الأجيال، ومن السهولة الملازمة لهذا التعاقب أن النساء يتأخرن غالباً في حوض النقاشات المتعلقة بالثروة؛ ليس لأمر يتعلق بطبيعتهم كنساء،

يبركون وجود خطط مسبقة لتعاقب الإدارة، إلا أن القليل منهم يشاركون في إعدادها، وهذه الترتيبات تؤثر بصورة أكبر على النساء لضعف مشاركتهم غالباً في المناقشات المالية غير الرسمية في وقت مبكر من دورة حياة الثروة العائلية. غير جديدة، ومنها مثلاً كيف يتم الاحتفاظ بالأصول؛ من يمتلك السلطة لاتخاذ القرارات؟ وما هي الصيغة المناسبة لتحقيق التوازن بين الدخل والرقابة والاحتفاظ بالأصول على المدى الطويل؛ ومن دون السياق السابق، قد تبدو هذه الأسئلة تقنية بطبيعتها، ولكنها في الواقع استراتيجية تماماً. تتفاقم عواقب المشاركة المتأخرة هذه في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل الشركات العائلية حصة كبيرة من نشاط القطاع الخاص والوظائف. وتكشف الدراسات الاستطلاعية في دبي أن المشاركة في تخطيط تعاقب الإدارة غالباً ما تتبع المرحلة الانتقالية بدلاً من أن تسبقها. ومع أن العديد من أفراد الجيل التالي للعائلات

الهادف. في نهاية المطاف، تعتبر إدارة الثروات مسألة استشراف ورؤية متبصرة بالدرجة الأولى. فالمحافظة على الأصول تستدعي مشاركة المعرفة بشكل مبكر قبل أن تقتضي الضرورة ذلك. والعائلات التي تشارك نساؤها مبكراً في النقاشات المالية لا تعيد توزيع السلطة فحسب، وإنما تسهم كذلك في الحد من حالة عدم اليقين؛ وهذا يضمن لها - عند حدوث التغيير - إتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على الوضوح بدلاً من الضرورة العاجلة. وفي منطقة تولى أهمية كبيرة للميراث، لا يشكل ذلك تحولاً ثقافياً بقر ما هو ضرورة تحسين إدارة الثروات؛ فتأخر المشاركة في التخطيط المالي يعتبر من أكثر المخاطر التي تغفل عنها العائلات لانحياز سلاسة انتقال وإدارة الثروات، وهي في الوقت نفسه من أسهل المخاطر التي يمكن إدارتها عند التعامل معها في وقت مبكر بما فيه الكفاية. رئيسة إدارة الثروات - الأسواق النامية، بنك يونيون بانك بريفي